الباحثة: حبيش فتيحة جامعة الجزائر2

الفصل العنصري في جنوب افريقيا
خلال القرن 20 للميلاد

الملخص:

أهم فصل في تاريخ جنوب إفريقيا هو حقبة التمييز العنصري(**الأبارتيد**) كونه يجسد جانبين في قمة التناقض والتنافر: الكفاح من أجل نيل الحرية وتقرير المصيرمن جانب، وانتهاك الإنسان لحقوق أخيه الإنسان بأبشع الوسائل والطرق من جانب آخر.

ولاتزال جزيرة **روبن** شاهدا على ذلك، فخلال سنوات الفصل العنصري أصبحت الجزيرة معروفة عالميا كرمز للوحشية والظلم، حيث كانت السلطات التي سيطر عليها البيض حينها تنفي معارضي سياسة الفصل العنصري من الأفارقة والأعراق الأخرى وكل من يعتبرونه مثيرا للمشاكل والمنبوذين اجتماعيا إلى الجزيرة لعزلهم وتحطيم معنوياتهم وذلك في سجنها الرئيسي المعروف باسم "**حفرة الهاوية** ".

Abstract :

The most important chapter in the history of South Africa is the era of racial discrimination being embodies the two sides at the top of contradiction and dissonance : the stuggle to achieve freedom and self-determination on the part of, and violation of human rights of his fellow man ugliest means and ways the other side and robben island are still witness to the Malk During the apartheid years

the island has become internationally known as a symbol of the brutality and injustice, where the authorities, which was controlled by white when he denies opponents of the apartheid policy of Africains and ethnic and other and both they see as problematic and foes socially to the island of isolation and shatter their morale and So in the main prison known as the pit of the abyss.

مقدمة :

حرمت تشريعات الكتب السماوية وختامها رسالة الإسلام كل تفرقة و تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الإقليم، فعدّت من مظاهر التخلف والرجوع إلى الجاهلية الأولى، حيث قال عز و جل في كتابه الحكيم: « **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم** ». و كذلك جاء على لسان المصطفى **صلى الله عليه وسلم** قوله: « **لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى** » فمن هذا المنطلق كان موضوع مقالي حول :

" **الفصل العنصري في جنوب افريقيا خلال القرن 20 للميلاد** "

يعود تأريخ الاستعمار الأوربي لأراضي جنوب القارة الافريقية إلى العام1625م، حيثما كانت غالبية المستوطنين الجدد من أصول هولندية وألمانية و فرنسية، عرفوا باسم البوير ولاحقا الأفريكان. فخلال القرن التاسع عشر احتلت بريطانيا (وهي في أوج عصرها الاستعماري) جنوب القارة، وخاضت حروبا شرسة مع السكان الأصليين السود من جهة و البوير من جهة أخرى. حصلت جنوب

افريقيا على استقلالها في العام 1911م وأصبحت إحدى دول الكومنولث. وأينما تذهب في جنوب افريقيا تسمع أو تقرأ كلمة أبارتيد وترمز إلى نظام الفصل العنصري، وأول من استخدم هذه الكلمة كان جان كريستيان سماتس في خطاب ألقاه في العام 917، والذي أصبح لاحقا رئيس وزراء جنوب افريقيا في العام 1919 م.

ونظام الفصل العنصري هو أحد تركات الاستعمار البريطاني الذي أدخل نظام إصدار القوانين في مستعمرة الكاب ومستعمرة الناتال في القرن التاسع عشر. وأسفر ذلك عن منع حركة السود من المناطق القبلية إلى المناطق التي يحتلها البيض والملونون، والتي كان يحكمها البريطانيون، ولتقييد حركتهم في البلاد كان يستوجب حصولهم على تصاريح خاصة تسمح لهم بالمرور، ولم يكن يسمح للسود بالتواجد في شوارع المدن في مستعمرة الكاب وناتال بعد حلول الظلام.

ولكن نظام الأبارتيد بدأ كسياسة رسمية ومعلنة في العام 1948 مع وصول "الحزب الوطني" اليميني الأفريكاني الأبيض إلى الحكم، والذي كان من بين أهدافه استمرار حكم العرق الأبيض في جنوب افريقيا. استندت هذه السياسة إلى مبادىء الفصل العنصري بين المستوطنين البيض الحاكمين وبين السكان السود أصحاب الأرض الأصليين، وتفضيل الإنسان الأبيض على الإنسان الأسود في جميع المجالات.

سنحاول من خلا ل هذا العمل المتواضع دراسة ظاهرة الفصل العنصري في منطقة جنوب افريقيا نموذجا، وتحديد ماهية هذه الظاهرة وجذورها التاريخية، وإلى أي مدى انعكست هذه الظاهرة على المنطقة وعلى العا لم بأسره ؟

1 . ماهيــة الفصــل العنصــري : للفظ العنصري في الاستعمال اللغوي العام معاني مختلفة: **فالعنصر** يعني الأصل والحسب، نقول " هو كريم العنصر" بمعنى هو كريم

الأصل، الجنس. نقول " فلان من الجنس كذا " أي من العنصر السامي. وهناك معان لغوية أخرى مثل: الداهية، الخاصية، الهمة، المادة البسيطة.[1]

و**العنصرية** باللغة الانكليزية (**Racisme**) وهي: الأفعال المعتقدات التي تقلل من شأن شخص ما، كونه ينتمي لعرق أو لدين معين. كما يستخدم المصطلح ليصف الذين يعتقدون أن نوع المعاملة مع سائر البشر يجب أن تحكم بعرق، وخلفية الشخص متلقي تلك المعاملة، وأن المعاملة الطيبة يجب أن تقتصر على فئة معينة دون سواها. وأن فئة معينة يجب، أو لها الحق في أن تتحكم بحياة و مصير الأعراق الأخرى.[2]

وكذلك **التمييز كمصطلح**: ماز الشيء، عزله وفرزه كذا ميزه تميزا فانماز وامتاز وتميز واستماز. والعنصرية كذلك حديث ذو دلالة سياسية وقانونية – رغم أنّ العنصرية من حيث الممارسة قديمة جدا – وتقوم العنصرية على فكرة رئيسية، مفادها أنّ مجموعة من البشر تسموا بكونهم طبقيا أسمى من غيرهم.[3] أما **بيولوجيا** فلفظ العنصر يعني الخصائص الطبيعية المشتركة بين أفراد مجموعة بعينها، إنما يتعين بالوراثة[4].

وفي الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري التي صدرت في 21 كانون الأول/ ديسمبر عام 1965 للميلاد، جاء تعريف التمييز العنصري على أنه « **كل تمييز أو استبعاد أو تحديد أوتفضيل يقوم على العنصر أو اللون أو الأصل أو الانتماء القومي أو العرقي ... الذي غايته المباشرة أوالبعيدة التعرض أو المساس بحقوق الإنسان المعروفة والحريات الأساسية التي لا غنى عنها لأي إنسان في هذه الحياة، أو بالتمتع بها أو بممارستها، وفي ظروف تكفل المساواة الإنسانية في الميادين التي تتمثل في السياسة**

الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية .. أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة».[1]

كما يعتبر التحرش على أسس عنصرية تمييزا مباشرا؛ وذلك لأنه يمثل حطا في التوظيف أو في أسلوب تقديم خدمة ما. هذا، وتضفي لوائح الأعراق على التحرش على أساس الجنس أو الأصل العرقي أوالقومي صفة الفعل المحظور قانونا بشكل مستقل، ويتحقق ذلك إذا أخضع شخص ما (أ) شخصا آخر (ب) لتصرف محظور على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو القومي بأي غرض من الأغراض التالية:

- الإساءة لكرامة الشخص.
- تهيئة مناخ مفزع أو عدواني أو منحط أو مخز أو مهين للشخص[2].

ويستمر التعامل مع التحرش على أساس اللون أو الجنسية كاحتمال لتمييز غير مباشر بمقتضى قانون العلاقات العرقية لعام 1976 للميلاد.

والفصل العنصري "L'APARTHEID" : يعني أن يكون كل عنصر معزولا اجتماعيا عزلة تامة عن العنصر الآخر.[3] ونقصد به كذلك: نظام التفرقة العنصرية المستخدم في اتحاد جنوب إفريقيا؛ حيث تعيش الأغلبية الإفريقية السوداء في معازل. وهذا النظام يتضمن عددا من الأفعال غير الإنسانية المرتكبة لغرض إقامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على فئة عنصرية أخرى[4].

وإنّ الفصل العنصري الممارس في اتحاد جنوب إفريقيا، يقوم على عزل السكان السود في معازل، ولا يجوز لهم أن يعيشوا مع البيض. كما أن مجمل النشاطات والخدمات تتم بمعزل عن مشاركة البيض فيها؛ وهذا يعني أن الإمكانيات

المتاحة للبيض تهيء لهم فرصة التطور والتقدم والرخاء. بينما المعازل التي يعيش فيها غير البيض من السكان الأصليين، ونتيجة لاستحواذ البيض على إمكانيات وثروات البلاد لا يمكن أن تهيء لهم ظروف التقدم والازدهار.

وحسب ما جاء في الموسوعة الحرة فإن «الأبارتيد هو **نظام الفصل العنصري** الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا من عام 1948 وحتى تم إلغاء النظام في 1990». وقد استند هذا النظام على مبادئ الفصل العنصري بين المستوطنين البيض الحاكمين وبين السكان السود أصحاب الأرض الأصليين، وتفضيل الإنسان الأبيض على الأسود في جميع المجالات. وقد جاءت الكلمة من لغة الأفريكان، (لغة المستوطنين البيض ذوي الأصول الهولندية) ومعناها "**الفصل**". وقد رفضت كافة لغات العالم استقبال هذه الكلمة بترجمتها، وبقيت كما هي "APARTHEID" تعبر عن حالة منفردة من العنصرية الرسمية الصريحة المترجمة حقوقيا بالنصوص.

ولو نعود إلى جذور كلمة "**APARTHEID**" وأصلها فنقول أن كلمة أبارتيد كلمة أفريقانية[1] تعني **الفصل**. ونضع بجانب التمييز أي التمييز العنصري، والتي لم يتسع استعمالها في الوسط السياسي بجنوب افريقيا إلا بعد الحرب (حرب الكافر)[2]. وترجمت بـ " **النمو المستقل**" لكل جنس في المنطقة الجغرافية المخصصة له، أو" نمو مختلف الجنسيات" أو "الديمقراطية المتعددة ". وأول استعمال معروف لكلمة(APARTHEID) كان عام 1917 للميلاد من خلال خطاب ألقاه جان كريستيان سماتس، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء جنوب افريقيا عام 1919 [3]. كما أعيدت تسمية (APARTHEID) من قبل الوزير الأول سابقا بيتر بوطا[♦] في عام 1979 للميلاد ب" التفريق العمودي"

أو " التقسيم العمودي" الذي يفرضه الفصل العنصري بمعنى تشغيل كل جنس مكانا خاصا في كل مستوى و إلى حد ما. بعكس التمييز بالتفوق (Baaxap) الذي يجعل الأبيض متفوقا في كل المستويات باعتباره السيد دائما؛ فالفجوة عميقة بين الأبيض الثري والأسود الفقير. وهنا يحضرنا قول أحد الكتاب الأفارقة العنصريين« الخنزير يبقى خنزيرا ولو وضعته في خم دجاج ». [1]

بيد أنه يلاحظ بأنّ كلمة " **APARTHEID**" ليست في الواقع مرادفة لكلمة " **الفصل** " أو" **التمييز العنصري**"؛ فمذهب الفصل ظهر كتدعيم و سند وإتقان للنظام العنصري المغروس في عادات مواطني جنوب افريقيا منذ بداية القرن 18 للميلاد مع النظرية الأفريقانية (Baaxap) الداعية إلى تفوق البيض. ومع ذلك فإنّ المعتاد عليه هو استعمال المصطلحين لمعنى واحد قصد التعبير عن نظام بريتوريا العنصري، بحيث يفهم من (APARTHEID)سياسة بريتوريا العنصرية أو التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.وعليه سيكون استخدام المصطلحين على حد سواء في موضوعنا هذا للتعبير عن النظام العنصري ككل، المطبق في جنوب افريقيا خاصة. وهذا بالرغم من الفرق الدقيق المبين بين المصطلحين، بهدف عدم الإخلال بالمفهوم الشائع.

أما تقنين " **الفصل**"؛ فكان منذ القرن 19 للميلاد بقوانين بريطانية، فيما يخص حق انتقال السود بجوازات السفر الداخلية أو ما يعرف ب (Laisser- passer)أي(Pass Laws) وعلاقاتهم بالبيض: السيد وعامله (Master and Servant) . وفي فترة ما بين 1910 و 1984 [2] تكونت رزنامة كاملة من القوانين تحدد على أساس الإنتماء العرقي، مختلف الحقوق والحالات في كافة الميادين من الإقامة إلى الزواج وغيرهما من الحقوق السياسية والاقتصادية.

أما سياسة الفصل العنصري ذاتها، فقد اتبعها السكان البيض منذ سنة 1910م، حين قرر الأفريقانيون– اللذين يتكلمون الهولندية وأولئك اللذين يتكلمون الانكليزية – الاتحاد فيما بينهم وتأسيس جمهورية مستقلة سميت آنذاك اتحاد جنوب افريقيا. وفي سنة 1948م – عندما تسلم الحزب الوطني الحكم – أصبحت سياسة الفصل العنصري السياسة الرسمية للدولة؛ إذ كان الوزير الأول السابق لاتحاد جنوب افريقيا (دانيال فرانسوا مالو) يقول بصريح العبارة أن « **التمييز العنصري يمثل السياسة التقليدية لاتحاد جنوب افريقيا منذ عهد نزول الهولنديين على كاب تاون (أي سنة 1952 للميلاد) وتأسيسهم لهذا الأخير**» [1].

كما يرى زعماء الحكم أنه من الواجب الفصل بين الأقوام والشعوب المختلفة بشكل يقلل الاحتكاك فيما بينهم إلى أدنى حد ممكن بحجة منع نشوء النزاعات وتسهيل تحقيق " النمو المستقل" لمختلف الفئات ومواصلة سيطرة البيض وتحكمهم في الأقوام غير البيض الذين يعتبرون في مرحلة حضارية أقل تطورا بل سفلة الناس في نظر البيض العنصريين.

وابتداء من سنة 1949م، أدخلت حكومة مالو[2] تشريعا خاصا لتنفيذ سياسة " نمو مختلف الجنسيات " لمجموعات سكان جنوب افريقيا، واعتبر تطبيق هذه السياسة الوسيلة الوحيدة لتأمين ديمومة الأمة البيضاء بجنوب افريقيا وضمان الأمن في بلد متعدد القوميات مثل جنوب افريقيا. وبمعنى آخر: إن الفصل العنصري يهدف قبل كل شيء إلى ضمان بقاء البيض في جنوب افريقيا: الضمان الذي يفرض عليهم – حسب اعتقادهم – حمايتهم من خطر الأغلبية السوداء.[3]

وقد تمادى العنصريون في قولهم في حالة ما إذا لم يطبق الفصل العنصري – في الحملة الانتخابية – أنه « **انتحار الأمة البيضاء** » أو« **الرجوع إلى البربرية** ». وهذا ما يفسر تخوفهم الكبير اتجاه الجنس الآخر(غير البيض) وحرصهم الشديد على عزل الجنس الأسود. وفي سنة 1963م، صرح رئيس الوزراء لجنوب افريقيا (هندريك . ف فيرورت) أمام مجلس النواب باحتفاظهم بجنوب افريقيا بلدا أبيضا: **إن المشكلة في أبسط أشكالها، ما هي إلا أننا نريد أن نحتفظ بجنوب افريقيا بلدا أبيضا** ...» [1]، والاحتفاظ بالبلد " أبيضا " لا معنى له سوى السيطرة التامة والشاملة: سيطرة البيض بحكمهم وتفوقهم في جميع مجالات الحياة، بل إن هذه السيطرة لا تكفي بل يجب الفصل بين البيض والسود [2]، وحكومة جنوب افريقيا ذاتها تستخدم كلمة (APARTHEID) تعبيرا عن نظامها العنصري، المبني على التمييز والقمع والاستغلال، هذا النظام الذي يسمح للأقلية البيضاء أن تسيطر على شؤون البلد كله[3].

وفي دستور جنوب افريقيا، نجد أنه يحدد و يصنف مجموع المواطنين في السلم الاجتماعي على أساس لون بشرتهم، وبهذا يتجلى لنا ضحايا الفصل العنصري نتيجة إنكار حقوقهم، وهكذا أصبح الفصل العنصري محل نقد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. الأمر الذي جعل حكومة بريتوريا تدافع عن سياستها بحملة نشيطة من الدعايات محاولة تبرير أو إضفاء الشرعية على الحقوق المدعية للأقلية البيضاء.[4]

ويلاحظ استعمال دائم و بصفة مستمرة لأدلة تاريخية – أو بالأحرى حجج – في هذه الحملة التبريرية للفصل العنصري؛ إذ لا يذكر موضوع إلا وذكر

فيه تاريخ الاستيطان 1652 للميلاد، بوضع علاقة هذا الأخير بالعهد الذي جاء فيه البانتو من منطقة البحيرات الكبرى.

ترى ما خلفية هذا الاستعمال الواسع لهذا المصطلح في التاريخ ؟

2 . الفصل العنصري في الحضارات القديمة

يدور الجدل في بعض الأحيان حول جذور الفصل العنصري حيث قيل: أنه لم يكن موجودا في العالم اليوناني أو الروماني، وربما كذلك في العصور الوسطى، وأنه ظهر لأول مرة بعد اكتشاف أمريكا، وعند بدء استخدام الإفريقيين والهنود الحمر في أعمال السخرة، وأنه باختصار شديد حصيلة ذكريات الرق والامبريالية.

ولكن ما وجدناه غير ذلك؛ فجذور "**الفصل العنصري**" متغلغلة في المجتمعات، وقديمة قدم هذه الأخيرة؛ فمنذ نشأة البشرية نلاحظ ظهور هذه الفكرة عند مجتمعات الحضارات القديمة مثل: مصر وفارس واليونان والرومان. بل يمكن القول أن بذور هذه الفكرة – فكرة العنصرية– تسبق نشوء هذه الحضارات [1]. فإنسان ما قبل التاريخ معروف بفطرته بالخوف والتردد اتجاه كل ما هو أجنبي عن عشيرته، فالحياة كانت منظمة على شكل قبائل، حيث كان لكل قبيلة أرضها وطريقة عيشها المتميزة، والتي تتنافى مع اختلاط الأجناس والقبائل. ومع تطور الإنسان، ستتطور فكرة "العنصرية" من العشيرة إلى القبيلة ومن القبيلة إلى البلاد ككل. ومن خلال أسطورة أليكسندر، فقد ظهرت فكرة "العنصرية" هذه منذ القرن السادس بعد ميلاد المسيح، حيث بنى أليكسندر سورا على حدود أكومان[2] لحماية ممتلكاته من الشعوب الفاسدة التي كانت تعيش قرب هذه الكنيسة[3].

ويجدر بنا ملاحظة التقارب الكبير بين هذه الأسطورة والرواية التي يعود تاريخها إلى سنة 1896 للميلاد والمعنونة تحت عنوان (Fragment

d'Histoire future) والتي أعاد كتابتها فيما بعد عالم الاجتماع (GABRIEl **Tarde**)؛ أين اضطر الرجال إلى حفر مدنهم تحت الأرض والاختباء فيها لحماية أنفسهم، وبذهابهم إلى أبعد وتنقلهم تحت الأرض اصطدموا في أحد الأيام بالصينيين الذين(دفنوا) هم أيضا أنفسهم لذات العلة، كحل للمشكل المطروح؛ وهو خطر الجنس الأصفر ولكن ذلك الحاجز الفاصل قد سد فيما بعد. ومن خلال هذه الأسطورة نلمح هده العداوة الشديدة للجنس الآخر، والذي اعتبر خطرا على الأجناس الأخرى حيث وصف بأنه" قذر وفاسد " ويتجلى لنا ذلك من خلال محاولة فصله التام وعزله.

لقد ورث اليونانيون مصطلح "البرابرة" من المصريين والذي يعني كل الشعوب التي لا تتكلم لغتهم. إضافة إلى أن الإغريق استمدوا حضارتهم من مصر(أم الدنيا)، وهذا باعتراف مؤرخين يونانيين أنفسهم[1] وهذا ما أكده المؤرخ الإغريقي (Herodote D'Halicarnsse) في القرن السابع، حيث أوضح لنا كيف تلقى اليونانيون من مصر آلهتهم وعلمهم وحكمتهم. وأمام هدا التناقض الكبير، نجد أنفسنا نواجه السؤال التالي:

كيف نقول أن المدينة القديمة عرفت بعض أشكال الفصل العنصري ونراها في نفس الوقت تحتك وتمتزج وتتشرب من حضارات الشعوب الأخرى؟

ليتمثل الجواب في التالي: أنّ شكل الفصل العنصري الذي كان سائدا في اليونان مبني على أساس الأفضلية؛ أفضلية الإغريقيين من حيث حضارتهم، و تطور حياتهم الاجتماعية وكذا لغتهم الإغريقية، فالإغريق والفرس يظهرون كشعوب سامية، أما الآخرون على حد قول[2] (PLUTARQUE) في نصه (De Alexandri Magni Fortuna et Virtude) فهم شعوب عبيد

جديرون بالمعاملة كالحيوانات أو النبات[1]. فالمجتمع القديم كان مقسما إلى طبقة من الأسياد وطبقة من العبيد. وتتجلى لنا هده السياسة مثلا في أليكسندري[2] حيث منع القران بين اليونانيين والمواطنين، وقد حوكم السكان بمجموعة من القوانين الغير عادلة، المؤسسة على الأصل العرقي والتي أدت إلى اضطرابات عنيفة وهي في أوج نموها الديموغرافي والتجاري.

وقد قارن أرسطو (ARISTOTLE) مثلا بين الإغريق وغيرهم وكان يفخر بالحضارة الإغريقية، ويضعها في مركز لا يمكن أن تصل إليه حضارة أخرى فقد كانت العنصرية عند الإغريق تتمثل في احتقار البرابرة وذلك اعتزازا بشعورهم أنهم أذكى الشعوب القديمة. ولكنه لم يناد بعدم اختلاط الإغريق بغيرهم من الشعوب بل على العكس من ذلك ؛ فقد تزوج الاسكندر الأكبر– تلميذ أرسطو – بأميرتين فارسيتين كما تزوج حوالي عشرة آلاف من جنوده بزوجات هنديات.

وإذا استعرضنا آراء فلاسفة اليونان بشأن الفروق بين الأجناس لوجدنا أنهم يعطون وزنا كبيرا للبيئة الطبيعية وللنشاط البشري، فهيبوقراط (HIPPOCRATES)، في سنة 420 قبل الميلاد مثلا، وضع بحثا عن الهواء والماء والأماكن؛ ناقش فيه التناقض الواضح بين الآسياويين والأوربيين، وأرجعه إلى صلاحية البيئة الآسياوية، وسهولة الحصول على المواد الغذائية بها يناقض دلك فقر البيئة الأوربية التي تستدعي المزيد من النشاط والعمل. كما قارن بين الجماعات الطويلة القامة التي تتميز بالشجاعة والإقدام في مناطق الجبال، وبين الجماعات القصيرة (الضعيفة الجسم) التي تعيش في مناطق السهول الجافة وشبه الجافة. ومثل هذه الملاحظات أوردها أرسطو في كتابه عن السياسة، والذي ذكر فيه أن سكان المناطق الباردة في أوربا يمتازون بالشجاعة ولكن ينقصهم الفهم والمهارة الفنية، وقد

أدت شجاعتهم إلى احتفاظهم بحريتهم مدة أطول من غيرهم، ولكنهم بالرغم من ذلك يحتاجون إلى تنظيم سياسي، كما أنهم ليس بإمكانهم السيطرة على غيرهم. أما الآسياويون فعلى العكس من ذلك، فهم ذوي فكر ثاقب ومهارة كبيرة، ولكن تنقصهم الجرأة والشجاعة ولذلك فهم في أكثر الأحيان محكومون بغيرهم، عبيد لسواهم. أما الإغريق فهم في نظر أرسطو يعيشون في منطقة وسطى بين هؤلاء وأولئك، ولذلك يجمعون بين أحسن الخصال. (1)

وكذلك في الإمبراطورية الرومانية كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين : طبقة الأحرار، وطبقة العبيد، وكانت طبقة الأحرار تتكون من درجات في قمتها الرومان، يليهم باقي سكان المستعمرات الرومانية، وفي ظل الإمبراطورية الرومانية، تضاعفت الاتصالات من كل نوع: بسط الإعتاق، وتعميم ديانة الإمبراطورية، ومنح المواطنة الرومانية لكل الرجال الأحرار في الإمبراطورية الواسعة. فامتزجت بذلك وذابت روما في الجنسيات المتعددة للعالم الذي غزته.(2) وكان اختلاط الرومان بغيرهم مباحا إلى حد كبير وبالطبع كانت طبقة العبيد كما هو حالها دائما منبوذة من طرف الجميع. ولذلك لم يكن الرومان عنصرا نقيا، بل كان عنصرا مختلطا من سلالات متعددة. والغريب أن فلاسفة العنصرية حاولوا تفسير الحضارة الرومانية تفسيرا عنصريا، وذلك خلال القرنين 19 و20 ميلادي. بينما كانت كتابات سترابون(STRABON) في القرن الأول قبل الميلاد، عن الحضارة الرومانية أقرب إلى المنهاج العلمي؛ حيث حاول أن يربط بين أثر التضاريس والمناخ في ايطاليا وبين ظهور قوة روما والإمبراطورية الرومانية التي لا تغيب عنها الشمس.(3)

3 . الفصل العنصري الصهيوني في فلسطين

اعتبرت منظمة إسرائيلية كبيرة للدفاع عن حقوق الإنسان، أن التمييز الذي تمارسه إسرائيل اليوم في الضفة الغربية، يذكر أكثر فأكثر بنظام **الفصل العنصري** الذي كان سائدا في جنوب افريقيا، وقالت الجمعية الاسرائيلية للحقوق المدنية في تقرير نشر يوم الأحد أن المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة " أوجدت حالة من التمييز والفصل المؤسساتي". وأضاف التقرير أن التمييز الملموس على مستوى الخدمات والميزانيات والحصول على الموارد الطبيعية بين المجموعتين على الأراضي نفسها، يشكل انتهاكا واضحا لمبدأ المساواة، الأمر الذي يذكر في كثير من جوانبه وأساليبه **بنظام الفصل العنصري** الذي كان مطبقا في جنوب افريقيا. كما أكدت المنظمة "في جنوب افريقيا كان التمييز قائما على **العرق** في حين أنه في الأراضي المحتلة قائم على العنصر القومي"[1].

وتقودنا أحداث اليوم إلى جذور الفصل العنصري. ولكن قبل ذلك دعونا نحاول تحديد مفهوم العنصرية الصهيونية، **فالصهيونية:** إيديولوجية تدعي أن اليهود هم شعب الله المختار، وأن فلسطين – أرض اسرائيل – هي الوطن التاريخي والديني لهذا الشعب[2]. وتقوم علاقة اليهودي بالشعوب التي يفعل بها فعل الطفيليات بالجسم على الكذب و التدجيل. ألم يقل شوبنهور أن الشعب المختار هو الأستاذ الأعظم في فن الكذب ؟ و إقامة اليهود بين الشعوب لا يمكن أن تستمر ما لم يتوصلوا إلى إقناع الناس بأنهم جماعة دينية لا أكثر و لا أقل. و لكن هذا الادعاء هو إحدى كذباتهم الكبيرة. [3]

فأول من استنفد المستحيل في محاولة الاستفادة من هدا التمييز العنصري في التاريخ؛ هم اليهود حملوا فكرة التوراة التي كتبوها بأيديهم، وآمنوا بأنهم شعب الله

المختار، وأن لهم الحق بمال البشر وأوطانهم، وتملكتهم هده العقيدة، فسلكوا إليها كل سبيل مهما كانت الطريق قذرة. [1] بمعنى أن العنصرية الصهيونية تقوم على الفارق بين صهيوني و غير صهيوني بصفة عامة، وبين صهيوني وعربي بصفة خاصة. وعنصرية المستوطنين الصهاينة عرقية نابعة من صميم العقيدة الصهيونية المتمثلة في "وحدة وسمو العرق اليهودي" وإيمان اليهود بهذه الوحدة العرقية جعلهم يفكرون في بناء دولة خاصة بهم تجمع شمل أبناء قومهم المشتت عبر العالم. وهم رافضون التعايش مع غيرهم – وهم أصلا لا يعاملون ولا يعايشون ولا يحتملون ولا يطاقون– ولتحقيق حلمهم، نجد اسرائيل قد سلكت في سياستها الاستعمارية نفس الطرق التي عرفها الاستعمار الأوربي في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومن أبرز مظاهر الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذلك الذي ينعكس في المجال الاقتصادي؛ فإذا تكلمنا عن المجال الاقتصادي فإننا نعني بالدرجة الأولى **مشكلة الأرض**. يقول اللورد هايلي أنه يصعب على من يجهل حقيقة الأوضاع الاجتماعية في القارة الإفريقية أن يتفهم أهمية الأرض ووضعها بالنسبة للإفريقي؛ فالأرض ترمز إلى ما يتمتع به الإفريقي من أمان كعضو في مجتمعه الاستكفائي الصغير. فقبل أن تطأ أقدام الأجانب أرض القارة الإفريقية، كانت الشعوب تعتبر الأرض هبة طبيعية لا تقل أهميتها عن الماء والهواء كعناصر ضرورية للحياة كما كان لزعماء القبائل في هذه الشعوب سيطرة تامة على أرض القبيلة، وفي السلم قائمين بمهمة حل المشكلات التي تنشأ عن النزاع حولها. [2]

ومن الناحية الاقتصادية البحتة، لا تزال الأرض مصدر الرزق الرئيسي للسكان؛ ولكن ثمة خلاف أساسي يقوم في نظر كل من الأوربي والافريقي بالنسبة للأرض وأهميتها في المجتمع الافريقي؛ فالأوربي ينظر إلى الأرض باعتبارها مجموعة من الوحدات الطبيعية يعيش فوقها مجموعة من الأفراد لهم فيها حقوق فردية يتيح لهم

شغلها واستخدامها والتصرف فيها بالبيع والشراء أو الإيجار. أما بالنسبة للافريقي؛ فإن الفهم السائد اتجاه الأرض هو الفهم الجماعي لا الفردي إذ يعطي الفرد وأسرته – وفقا للتقاليد القبلية – حق حيازة الأرض مادام يستغلها، وتعود إلى المجتمع مرة أخرى إذا ما توقف هذا الاستغلال ليتسلمها الآخرون. وحيث يسود نظام الزراعة المتنقلة فإن أي فرد في المجتمع يمكنه أن يدعي الحق في استغلال الجزء الذي يراه ضروريا من الأرض غير المستغلة. وإن ظلت الأرض من حيث المبدأ ملكا للجميع. وبسبب هذه العلاقة المعقدة بين الافريقي والأرض، كان الافريقيون شديدي الحساسية اتجاه الأوربيين والحكومات الأوربية التي استعمرت القارة وبسطت نفوذها على الأرض وامتلكتها بوسائل مختلفة.

وهكذا فقد ولد الاستعمار الاستيطاني شكلين متمايزين لحيازة الأرض؛ فمع استثناءات قليلة، كانت أراضي البيض في افريقيا الجنوبية بصفة عامة مملوكة على أساس الحيازة الحرة، أما الافريقيون فقد كانوا يحوزون الأراضي تحت صور مختلفة من الحيازة الجماعية؛ أي أن أراضي البيض أصبحت ملكية خاصة وعلى أساس فردي ومسجلة في السجل العيني، بينما كانت فرص الافريقيين ضئيلة للغاية لامتلاك الأرض على أساس فردي؛ فقد كان الواقع الطاغي في افريقيا الجنوبية هو تقييد الافريقيين بنمط مشوه من الحيازة الجماعية في المعازل مع محدودية القدرة الزراعية. والجدول الموالي يبين التباينات بين بلدان افريقيا الجنوبية وأن حالة جنوب افريقيا تؤكد أكثر من أي بلد آخر في اقليم افريقيا الجنوبية درجة اغتصاب المستوطنين للأراضي الزراعية.

جدول يساعدنا على المقارنة بين درجات اغتصاب البيض لأراضي مختلف بلدان جنوب افريقيا [1]

البلد	النسبة المئوية للأرض التي اغتصبها المستوطنون عام 1958 للميلاد	نسبة المستوطنين البيض إلى إجمالي السكان عام 1960 للميلاد
بوتسوانا	% 06	% 1
ليسوتو	% 0	% 0,3
مالاوي	% 05	% 0,3
ناميبيا	% 43	% 8
جنوب افريقيا	% 89	% 19,4
سوازيلاند	% 49	% 2,8
تنزانيا	% 0,9	% 0,2
زامبيا	% 03	% 03
زيمبابوي	% 49	% 7,1

وإذا كان الافريقي في جنوب افريقيا، يرى في الأرض حياته المعيشية اليومية، فإنها بالنسبة إلى المستوطنين الأوربيين تعني الثروة. والثروة تعني السلطة السياسية، تلك التي تؤكد بدورها استمرار ودوام الثروة. ولكن بالإضافة إلى ذلك ما كان أكثر أهمية بالنسبة إلى المستوطنين الأوربيين، وربما كان أكثر أهمية من العقارات الزراعية المستغلة تلك الأصقاع والبقاع الخالية التي احتفظ بها هؤلاء للاستعمار الأوربي في المستقبل. فقد كان ظنهم أن هذه الأرض التي سوف تجذب المزيد من المهاجرين، هي الدم الجديد الذي يعتمد عليه نمو وبقاء وجودهم الأوربي في جنوب افريقيا وكانت هي ذاتها الأرض التي ينظر إليها الأفارقة بشهوة ومازالوا، لما يشعرون به من جوع إلى الأرض التي غدت لا تفي باحتياجاتهم الضرورية.

فالتوسع إذا في جنوب إفريقيا لم يكن سببه الرئيسي منع تجارة الرقيق أو نشر المسيحية أو التجارة السلمية مع القبائل الافريقية بل كان السبب الرئيسي في الواقع هو رغبة المستوطنين في امتلاك المراعي والأراضي الزراعية وكذلك رغبة أصحاب رؤوس الأموال والمغامرين الأوربيين في استغلال الماس والذهب والنحاس وغيرها من المعادن؛ ولذلك أصبحت هناك مناطق كثيرة من الأرض في جنوب افريقيا يمتلكها الأوربيون خلال القرن التاسع عشر. و لم يعر الأوربيون أي التفاتة لحاجة الأفارقة للأرض وبذلك ظهرت مشكلة الأرض في القرن الماضي وبرزت بوضوح خلال هذا القرن.

هذا وقد كان الأفارقة ممنوعين من شراء الأراضي خارج معازلهم – ماعدا في اقليم الكاب – وكان من الضروري تكوين لجنة جديدة لوضع حدود دائمة بين الأفارقة وغير الأفارقة، وقد اقترحت لجنة بيامونت Commission (Beaumont) التي عينت لهذا الغرض وضع مساحة قدرها 17,7 فدان – يمكن للوطنيين شراؤها وهذا جعل المساحة الافريقية حوالي 12,5 % من مساحة الاتحاد.[1] وتوزيع الأراضي المخصصة للأفارقة في الأقاليم المختلفة حسب التالي :

الإقليم	المساحة المخصصة للافريقيين بالألف فدان	النسبة المئوية من المساحة الكلية
الكاب	16,345	9 ,2
ناتال	7,452	33
ترانسفال	13 ,250	18,7
أورنج	326	1
المجموع	37,307	12,2

ومعظم أراضي الوطنيين تدار حسب التقاليد القبلية القديمة – و إن كانت قد تعدلت بمجموعة من الأوامر والقرارات – ومؤداها إدارة أرض الوطنيين بواسطة الزعماء والرؤساء بعد موافقة المندوب الحكومي في المناطق الإفريقية، وهؤلاء المندوبون لهم سلطة قوية في هذه المناطق. فمن حقهم نزع أي أرض زراعية من أي فرد إذا لم يزرعها أو لم يدفع الضرائب للحكومة، أو اتهم بسرقة المواشي أو غير ذلك من الجرائم ن كما أن من حقهم انتزاعها من الأفارقة للمنافع العامة أو إذا كان امتلاكها يسبب ضررا لمصالح الآخرين. وهذه الإجراءات تسببت في صدور مجموعة من القوانين كان القصد منها تنظيم استقرار الأفارقة، وأعلن أنها خطوة هامة نحو تحضر البانتو عن طريق إظهار مزايا الملكية الخاصة في هذه المناطق.[1]

وقد أدت سوء الأحوال في المعازل وتطور البلاد تعدينيا وصناعيا إلى هجرة كثير من الأفارقة من المعازل إلى المدن التعدينية والصناعية. وهنا برزت المشكلة الثانية وهي مشكلة **الحياة المدنية**؛ التي كانت عاملا قويا في زيادة التوتر و التصادم بين العناصر المختلفة.[2] وكان التطور الصناعي هو السبب الرئيسي في زيادة هذا الصدام العنصري في جنوب افريقيا خلال القرن العشرين. فقبل بداية هذا القرن كانت العلاقة بين العناصر المختلفة ثابتة تقريبا بالرغم من أنها لم تكن حسنة ولم تكن أكثر من علاقة السيد الأبيض بخادمه الأسود. وكانت هذه العلاقة مقبولة في ذلك الوقت بعد هزيمة الأفارقة في معظم مناطق الاتحاد، كما كان الأفارقة في ذلك الوقت يشعرون بأن المستوطنين البيض على جانب كبير من المهارة والفن الصناعي والمعرفة وكان هذا الهدوء النسبي بين العناصر ممكنا في المجتمعات الريفية التي لم يكن بها احتكاك بين عدد كبير من عناصر جنسية مختلفة. ولم يقع صدام بين الأوربيين والأفارقة إلا في بعض الأحيان؛ للنزاع حول الأرض أو عندما كان الأفارقة يخافون من محاولة الرجل الأبيض أخذ الأرض منهم.

أما الحياة المدنية فقد غيرت هذه الأوضاع إذ أن المدينة هي المركز الجغرافي الذي يحدث فيه التصادم بين الأوربيين والأفارقة – وخاصة بين هؤلاء اللذين يرغبون في تقليد معيشة الأوربيين وبين الأوربيين اللذين ينكرون عليهم هذا الحق – . وترجع بداية عهد الأفارقة بالحياة المدنية إلى اكتشاف الماس في كمبرلي منذ سنة 1866 للميلاد، وكذلك الذهب في وتوترزراند منذ سنة 1886 للميلاد. وهذه الاكتشافات المعدنية أدت إلى هجرة الكثير من الباحثين عن الثروة السريعة، وإلى إنشاء معسكرات تعدينية استخدم فيها الأفارقة كعمال غير فنيين. ولم يكن واحد منهم يقوم بالبحث عن المعادن والثروات أو استغلالها إذا كانت تنقصه المهارة والمعدات اللازمة ورأس المال، كما لم يكونوا يدركون أهمية وقيمة هذه المعادن. [1]

كما كان البيض يبعدون الأفارقة عن البحث عن المعادن حتى لا ينافسوهم. وبالرغم من انخفاض أجور العمال الأفارقة في هذه المناجم إلا أنهم اكتشفوا أن الأجور التي تدفع لهم قد أعطتهم مستوى معيشة أعلى من ذلك الذي يمكن أن يجدوه في معازلهم أو حتى في مزارع البيض. ولذلك كان لمعسكرات التعدين أثرها في جذب الأفارقة نحو حياة المدن.[2] وهكذا هاجر الآلاف من الأفارقة للعمل في المناجم و المصانع بأجور زهيدة، حتى أصبح يعيش في مدن جنوب افريقيا أكثر من 25 % من الأفارقة وحوالي 75 % من الأوربيين. وللافريقيين أحياء خاصة على أطراف المدن ومحرم عليهم استضافة أفارقة غرباء عن الحي. وكان الأفارقة في بادئ الأمر قانعين بأجورهم المنخفضة وأعمالهم التي لا تتطلب المهارة أو الفن. ولكن بمرور الزمن تمرس كثير منهم على الأعمال الفنية والذهنية أو الأعمال التي كان يقوم بها الأوربيون فيما سبق. ولكن بالرغم من ذلك لا تدفع لهم أجور مساوية للأجور التي تدفع للبيض اللذين يقومون بنفس العمل. ويبدو أن الناحية الاقتصادية هي أكثر العوامل إلحاحا على استمرار هذا الفصل العنصري؛ فقد قام

حزب العمال في سنة 1912 للميلاد على أساس هذه التفرقة، وكانت حجته في ذلك هي المحافظة على مستوى الحضارة الأوربية من أن تنخفض نتيجة الاختلاط، ولم يكن هذا الحزب يعني بمستوى الحضارة سوى مستوى الأجور. [1]

وبناء على قانون العمل الصناعي لعام 1945؛ يستثنى الأفارقة عندما يذكر لفظ المستخدمين، كما حددت أجور العمال الفنيين وحرم على أصحاب الأعمال الأوربيين تشغيل عمال فنيين بأجور أقل مما تقرر. وقد يبدو من ذلك أن هذه النصوص تعني المساواة في الأجور بين الأجناس ما دام العمل واحدا.[2] أما الواقع فهو عكس ذلك تماما؛ إذ منعت هذه القوانين استخدام العمال الأفارقة في الأعمال الفنية لأن الإغراء الوحيد لاستخدامهم كان انخفاض أجورهم. وما دامت القوانين قد منعت مثل هذا الانخفاض، فلم يعد هنالك ما يغري أصحاب الأعمال على تشغيلهم، ولذلك فهنالك حاجز لوني في الصناعة.

وقد تضاعف عدد المؤسسات الصناعية بين سنتي 1930 و1950؛ حيث بلغ مقدار الزيادة في عدد العمال في نفس المدة 336 % فكان نصيب الوطنيين منها ارتفاع عددهم من500 90 عاملا إلى000 395 عاملا. وأدى النقص الذي عانته الصناعة خلال الحرب في عدد العمال الأوربيين غلى زيادة أهمية العمال الوطنيين وشدة الطلب عليهم، ومع ذلك ظلت التفرقة اللونية في مجال الصناعة مستمرة؛ إذ أصبح قانون أجور العمال في مجال الصناعة الصادر في سنة 1937 للميلاد أساس هذه التفرقة، فقد حدد أجورا للعمال الوطنيين لا يمكن أن تتعداه.

كما نص قانون الرسوم الجمركية على حرمان صاحب الصناعة من حق الإعفاء من بعض رسوم الاستيراد إذا منح عماله الوطنيين أجورا أعلى مما نص عليه القانون، كما تتبع الحكومة نفس النظام في معاملة موظفيها.

وفي سنة 1937 للميلاد أيضا صدر قانون فض النزاع بالطرق السلمية (CONCILIATION ACT INDUSTRIAL) فحتم تسجيل اتحادات التجار ونقابات العمال من أجل فض النزاع الذي قد ينشب بين العمال وأصحاب العمل. واقتصر هذا الحق على النقابات المسجلة، وكانت التعريفات التي وضعت للموظفين والعمال من شانها إخراج الوطنيين من حق الشكوى بينما الاتفاقات التي تنتهي إليها لجان التحكيم لا تسري عليهم. فإذا ما صدر قانون 1954 للميلاد ليحل محل قانون سنة 1937 للميلاد جعل من سلطة الوزير إقرار التسويات بالنسبة للعمال وأقيمت هيئة خاصة لفض الخلاف بين العمال الوطنيين المشتغلين بالصناعة و مستخدميهم تسمى "اللجنة المحلية للعمال الوطنيين".[1]

وخلال الحرب العالمية الثانية منعت إضرابات العمال، كما منع إغلاق المصانع وأصبح العامل الإفريقي الذي يشترك في إضراب يحكم عليه بغرامة تصل إلى 500 جنيه أو الحبس بثلاث سنوات، وهناك اتحادات افريقية للتجارة وهي ممنوعة من الانضمام إلى اتحاد اتحادات التجار MERCHANT (TRUSTS UNION)، زيادة على أن الإفريقي مميز ومفصول في التوظيف والأجور والضرائب وجميع الأنشطة المناطة بالإنسان فهو مميز أيضا في حقه في **الإضراب** وفي **تكوين نقابة** تمثله؛ حيث نجد أنه يلجأ في بعض الأحيان إلى نقابات الهنود والملونين، ولم يعترف بنقابات العمال الأفارقة إلا في سنة 1979 للميلاد. [2]

وبينما سببت **مشكلة الصناعة** اختلافا كبيرا في المصالح بين البيض والسود الساكنين في اتحاد جنوب افريقيا بين مصالح سكان الدول الأخرى فإن هنالك مشكلة أخرى بين سكان جنوب افريقيا وبين مصالح سكان الدول الأخرى، وهي **مشكلة التجارة**؛ ففي خلال الخمسين سنة الماضية تطورت كثيرا تجارة الصادر والوارد من وإلى جنوب افريقيا، ولكن هذه التجارة لا تزال محتكرة في أيدي الشركات التجارية التي يمتلكها الأوربيون. وقد تكونت هذه الشركات نتيجة رغبة بعض الأوربيين في الاتجار مع افريقيا؛ ومعنى ذلك أنها شركات ساهم فيها كثير من الأوربيين في افريقيا وفي الخارج، وتدريجيا انتهى نشاط الشركات الصغيرة، أو ضمت إلى الشركات الكبيرة الناجحة. وبهذا أصبحت تجارة افريقيا في القرن العشرين في يد شركات أوربية كبيرة قليلة العدد.

ونظرا لأن الهدف من التجارة هو الحصول على ربح وفير وبسبب قلة ونفوذ الشركات التجارية، وكذلك كثرة وضعف المنتجين الأفارقة فهم لا يحصلون على أسعار مناسبة مقابل منتجاتهم.ولذلك فالإنتاج الإفريقي لاينال من الأسعار ما يناله الإنتاج الأوربي مما يسبب انخفاضا في مستوى الدخل لديهم.

وإن كانت المجموعة العارمة من القوانين العنصرية تميز بالحظر اتجاه غير الأوربيين، فإن قانون عام 1961 للميلاد المغير للتشريع الخاص **بالكحول** يعد استثناء لها؛ فبموجبه يسمح بشراء وتناول المشروبات الكحولية لجميع الأفارقة اللذين يتجاوز عمرهم الثامنة عشر. إلا أنه استثناء فريد من نوعه لا يختلف من حيث الغرض والنتيجة عن الموجة القانونية العنصرية. ففي هذه الإباحة ما يكفي لتغييب عقله والقضاء على هذا العرق.وهذا ما هو إلا دليل على أن الأبيض في تفنن مستمر وتمتع لتحطيم الإفريقي وسحقه .

وفي الأخير يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أن الفصل العنصري في جنوب افريقيا ليس قضية افريقية وحسب. إنما الوضع يسيطر عليه مجموعة كبيرة

من العلماء البيض الذين تأثروا بقوة بالفكر الأوربي والذين يكتبون عادة عنْ الآخر الأسودْ وليس عن أنفسهم.[1] فالعرقية مصدر وأداة للتلاعب داخل الاقتصاد السياسي للبلاد في هذه المرحلة مرحلة الفصل العنصري.

خاتمة :

من المعروف أن الحاضر غرس الماضي والمستقبل جني الحاضر،فلا مستقبل دون ماض ولا نتائج دون دراسات سابقة.

فمن خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج ما يلي:

- الفصل العنصري على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الطبقة موجود منذ أقدم الأزمنة والعصور. ولكن الفصل العنصري الذي مارسه المستعمر الأبيض في جنوب افريقيا من أشد أنواع الفصل؛ حيث للأفارقة معازلهم وللملونين معازلهم وللآسياويين معازلهم، والأبيض وحده هو الإنسان الحر الطليق الذي يستمتع بخيرات البلد ويستعبد الآخرين.
- كل ذي بشرة سوداء في جنوب افريقيا عبد؛ عليه كل واجبات العبد لسيده وليس له حق واحد من حقوق الوطنيين – لأن الوطنيين هم البيض – .
- الإسلام يمقت هذه العنصرية ويعتبرها من أكبر الإهانات التي تلحق بإنسانية الفرد « كلكم من آدم و آدم من تراب » الأمر الذي جعل المسلمين يقفون ضد هذا التمييز، وكان المناضل نيلسون مانديلا يثق ويتصل بهم وكانوا يقودون معا معركة التحرير ضد الفصل العنصري.
- بعد 342 من الفصل العنصري، وأكثر من ربع قرن من النضال والكفاح من أجل القضاء على العنصرية وقبل أن يستعيد الرجل الأسود اعتباره وإنسانيته أمام نظيره الأبيض، أطلت سنة 1994 لتحمل التحول الكبير ولتفتح صفحة جديدة في تاريخ جنوب افريقيا وتطوي صفحة أخرى مع الوافد الجديد للقصر الرئاسي

نيلسون مانديلا؛ الذي تم انتخابه ديمقراطيا في أول عملية انتخابية يشارك فيها شعب جنوب افريقيا.

♦ نيلسون مانديلا؛ هذا الوجه التاريخي والأسطوري الذي ناضل ضد الفصل العنصري؛ والذي بعد 27 عاما قضاها في غياهيب السجون العنصرية أضحى أشهر سجين سياسي عرفه العالم فقد قضى حياته في السجن من أجل أن يدفن الفصل العنصري الذي جثم على صدور الأفارقة السود أكثر من ثلاثة قرون.

وقد عبر عن مأساة شعبه وتاريخه المليء بالأحزان في حق أبنائه الأفارقة اللذين عرفوا الظلم والهوان منذ مجيء البيض سنة 1652 للميلاد.

♦ إن الوضع يشير إلى أن العرقية ليست قضية افريقية وحسب. إنما النقاش وحقل البحث يسيطر عليه مجموعة كبيرة من العلماء البيض اللذين تأثروا بقوة بالفكر الأوربي واللذين يكتبون عادة عن « الآخر الأسود » وليس عن أنفسهم.

♦ يبدو أن المستعمر والمستعمر يعرف كل منهما الآخر منذ زمن طويل، والمستعمر حين يقول إنه « يعرفهم » هو على حق فيما يقول؛ فالمستعمر هو الذي صنع المستعمر وما يزال يصنعه كون المستعمر يستمد حقيقته أي خيراته من النظام الاستعماري، وليس الفصل العنصري إلا شكلا من أشكال التقسيم في العالم الاستعماري الواسع.

يظهر من جميع الحقائق السابقة أن الفصل العنصري قد شاع وانتشر في كثير من المجتمعات – القديمة و الحديثة – لدرجة تجعل الإنسان يعتقد بأن هذا الموضوع ظاهرة اجتماعية أكثر مما هي حالات فردية .

فالتمييز اللوني والتمييز الديني والتمييز الحضاري والتمييز المهني والتمييز الإقليمي كلها ظواهر شائعة لا في مجتمعنا الحديث فحسب.

الهوامش:

(1) Dictionnaire la Rousse, Khalile Eldjar, Bibliothèque la Rousse,Paris 1962,p: 8585

(2) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(3) ياسين السيد، الصهيونية إيديولوجية عنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976، ص 86.

(4) موسى شيخ العيد، الأنظمة العنصرية في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، 1999، ص: 5.

(5) ضاري السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، ط : 1، دار الحرية للطباعة، بغداد 1983، ص: 103.

(6) الجزيرة، نت مقتبس من مقال عن لجنة المساواة العرقية (CRE).

(7) المرجع السابق، موسى الشيخ العيد، ص: 58.

(8) أقرت الجمعية العامة في 1973/11/30م الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري.

(9) نسبة إلى الأفريكانار؛ والأفريكانار هو الاسم الجديد للبوير والذي كان يكتب في القرن التاسع عشر للميلاد (Afrikander) أو (Africaander)؛ والذي يقصد به القوم المنحدرون من أصل هولندي. والبوير هو الفلاح المنحدر من أصل هولندي.

(10) الحرب الواقعة بين البوير الهولنديين وكزوسا (بانتو الكاب أو الكافر) بتاريخ (1779- 1780).

(11) الموسوعة الحرة.

(12) تولى الحكم عام 1978 إلى أن خلفه دوكلاغك عام 1989. وهو حاليا وزير الخارجية في الحكومة الموحدة الجديدة.

(13) حصة في الجزيرة الوثائقية تحت عنوان " التمييز العنصري في جنوب افريقيا " بتاريخ: السبت 16 مارس 2008 م.

(14) وهي فترة لم تكن تعرف فيها جنسية جنوب إفريقيا.

(15) Rubin LESLIE, *L'Aparttheid dans la pratique*, ed : des Nations Unies, 1976, P : 29

(16) ولد في 22 ماي 1874 وتوفي في 7 فيفري 1959، ودرس في الدرجة الأولى في كلية فيكتوريا، ستيلينبوش، وله شهادة الدكتوراه في جامعة أوتريخت بهولندا.في عام 1905 ثم سافر لعدة سنوات كواعظ متنقل في جنوب أفريقيا في الكنيسة المصلحة الهولندية (Gereformeerde Nederduits NGK)- كما تولى منصب الوزير الأول من سنة 1948 إلى سنة 1954.

(17) Antoine J.BULLIER, *L'Indépendance du Transkei : La Politique de Développement Séparé*, Revue Francaise d'Etudes politiques africaines, 1976, PP :39-40.

(18) الأمم المتحدة، جريمة ضد الإنسانية- أسئلة وأجوبة عن الفصل العنصري في جنوب لإفريقيا، بتاريخ سبتمبر 1984، ص:04.

(19) يذكر أن كلا من الوزير الأول السابق الدكتور مالو وخلفه الدكتور فيروريت كانا أبطال السياسة العنصرية؛ فقد كانا يتكلمان عن عدم ملاءمة الشخصيتين (الأوروبية والإفريقية) حيث حرصا على إبقاء جنوب لإفريقيا أبيضا. للمزيد أكثر أنظر: المؤلف السابق ل P.Paraf ، صص: 96،97.

(20) الأقلية التي مثلت 16% من مجموع سكان جنوب إفريقيا في عام 1979، وكان لها وحدها حق الإنتخاب في برلمان الجمهورية وتملك أكثر من 87% من

مساحة االوطن ولها 70% من المورد الوطني؛ فجنوب إفريقيا يعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياه ولا يعترف بالوثائق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان.

(20) فيليب ماسون، تعريب: شوقي طموم، فكرة صائبة عن الأجناس والعنصرية، العدد: 212، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387 هـ /1967 م، ص : 66.

(21) كنيسة تجمع كل الكنائس المسيحية آنذاك.

Comarmond ,p : 102

et autres , Op.cit

(23) Ibid, p: 106.

(24) كاتب افريقي قرابة (50-125) قبل الميلاد.

(25) Comarmond, op.cit. p :107.

(26) أحد المراكز الأساسية للحضارة الإغريقية، وفيه ميناء شهير بمنار أليكسندري، وقد تأسست المدينة من طرف أليكسندري في 331 قبل ميلاد المسيح.

(27) فؤاد محمد الصقار، التفرقة العنصرية في إفريقية، ط: 1، دار النهضة العربية بالقاهرة 1962م، صص: 23،24.

(28) سعدة بو عبد الله، التمييز العنصري والقانون الدولي – حالة جنوب إفريقيا – مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام. 2003م، ص:16.

(29) فؤاد محمد الصقار، المرجع السابق، ص: 24.

(30) مقتطف من مقال لمنظمة حقوقية إسرائيلية اعتبرت ذلك تكرارا للفصل العنصري في جنوب إفريقيا، الأحد 7 ديسمبر 2008، الساعة الواحدة زوالا، من صحيفة 26 سبتمبر.

(31) www.26 sep. net/news.

(32) موسى شيخ العيد، المرجع السابق، ص: 92.

(33) هتلر أودولف، كفاحي، ترجمة لويس الحاج، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط: 6، دمشق 1993، ص: 218.

(34) ممدوح حقي، العنصرية والأعراق، ط: 1، دار العلم للملايين، بيروت آذار،1961، ص:8.

(35) مجلة لسياسة الدولية، 03 جانفي 1966 م، ص : 49.

(36) مجموعة من المؤلفين، دراسات اجتماعية من شرق وجنوبي افريقيا، ط: 1، القاهرة 2002، ص: 183 .

(37) John DUGARD, *the Denationalization of Black South Africans in Pursuance of Apartheid*, Johannesburg 1984,p:143

(38) فؤاد محمد الصقار، المرجع السابق، ص: 118.

(39) ويصح أن نذكر أنه عندما وضعت السياسة الخاصة بالعمال بالسود في جنوب افريقيا سنة 1716 للميلاد، بواسطة مجلس الكيب السياسي (Cape Conucil of Policy) كان الهدف الرئيسي هو الحصول على العمال ذوي الأجور المنخفضة. وكان لرخص أجور العمال الأفارقة في معظم أنحاء افريقيا جنوب الصحراء سببا في قيام بعض المشاريع على يد البيض اعتمادا على رخص أجور العمال، ولذلك فرضت الضرائب على الأفارقة حتى يجبروهم على الذهاب و العمل في المدن ليكسبوا النقود الضرورية لدفع الضرائب. كما أن الأوربيين يحتاجون غلى الخدم في منازلهم ولم يجدوا سوى الأفارقة ليقوموا بهذا العمل. وبالتدرج بدأ الأفارقة يتركون معازلهم لمدد بسيطة بعقود، وأحيانا تركا نهائيا بغية العمل في المدن. أما العمل في مزارع البيض فيرجع تاريخه إلى زمن هجرة البوير.

(40) نفس المرجع، ص: 123.

(41) Smith H . LINDSAY, *Anatomy of apartheid*, London 1985, p :153.